وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٨/١١/١٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٥٧١٨١٧٧ ج (فقط خمسة ملايين وسبعمائة وثمانية عشر ألفًا ومائة وسبعة وسبعون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٥٥٥١٢٣٨ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وواحد وخمسون ألفًا ومائتان وثمانية وثلاثون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ١٦٦٩٣٩ ج (فقط مائة وستة وستون ألفًا وتسعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى